

التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية

أ. عبد القادر فكاير
المركز الجامعي لمعسكر

فرنسا تدخل النادي النووي من الصحراء الجزائرية:

مع نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تميزت بإلقاء الولايات المتحدة الأمريكية القنبلتين النوويتين على اليابان سارعت الدول الكبرى إلى اكتساب هذا النوع من السلاح ليكون لها دور في سياق نسق الزعامة الدولية، وهكذا بعد أربع سنوات فقط دخل الاتحاد السوفياتي هذا المجال بإجرائه أول تجربة نووية في 29 أوت 1949، تبعته المملكة المتحدة في 03 أكتوبر 1957، وكانت فرنسا تعمل من أجل استعادة مكانتها بالحصول على التحالف الغربي الذي كانت تقوده الولايات المتحدة الأمريكية على الأسرار النووية، وإنشاء قوات ذرية خاصة بها منفصلة عن ذلك التحالف، خاصة بعدما رفضت كل من الولايات المتحدة وبريطانيا تزويدها بأسرار صناعة القنبلة النووية فتأسست بها منذ 08 أكتوبر 1945 محافظة الطاقة النووية، لجأت إلى الاعتماد على قدراتها العلمية والعسكرية، فشكّلت فرق من المهندسين والعلماء وأقامت المخابر الخاصة لهذا الغرض، وصنع المفاعلات النووية. إلى أن تمكنت من صنع مختلف عناصر القنبلة الذرية. ووجهت أنظارها إلى قواعدها العسكرية التي ظلت تحت سلطتها في أراضي الصحراء الجزائرية. وفي سنة 1957 وضعت فرنسا رزنامة حدد فيها تاريخ التفجير في الثلاثة أشهر الأولى من سنة 1960. وبعد مجيء ديغول إلى حكم فرنسا أكد في 22 جويلية 1958 التاريخ ذاته لتفجير القنبلة الفرنسية.

وكان المكان الأمثل لإجراء هذه التجربة هو منطقة رقان في قلب الصحراء الجزائرية، ولهذا الغرض استقرت بها الفرقة الثانية للجيش الفرنسي لتحضير القاعدة لإجراء التجربة. ومن دون شك أن سياسة فصل الصحراء التي سعت إليها في عهد ديغول تتدرج في نطاق إنجاح المشروع النووي الفرنسي إلى جانب الاستفراد بالثروة البترولية التي تتمتع بها الصحراء الجزائرية. ففي سبتمبر سنة 1959، أعلن ديغول عن رغبة بلاده في منح الجزائريين حق تقرير المصير، وأوضح بكل صراحة عن فكرة الحفاظ على الصحراء وخياراتها ضمن المنظومة الإستراتيجية العسكرية الفرنسية، فقد جاء في مذكرات الأمل لديغول، "لكي نحافظ على أوضاع آبار البترول الذي استخرجناه وقواعد تجارب قنابلنا وصواريخنا فبوسعنا أن نبقى في الصحراء مهما حصل ولو اقتضى الأمر أن نعلن استقلال هذا الفراغ الشاسع"⁽¹⁾.

وقد دافع الرئيس الفرنسي ديغول عن سلوك بلاده هذا العمل العسكري، فذكر أن فرنسا مضطرة إلى الاستمرار في تجاربها الذرية وإلى العمل على إنشاء قوة ذرية خاصة بها. ما دام قد أصبح من العسير التوصل إلى اتفاق دولي لنزع السلاح بما في ذلك الصواريخ التي تستطيع حمل رؤوس نووية، وذكر في هذا الصدد: "في ظل هذا التوتر الدولي الراهن سنعمل على تزويد أنفسنا بالسلاح الذري وعندما نحصل على قنابل منه فإن أوضاع أمتنا ستتغير رأساً على عقب"⁽²⁾.

البداية كانت من رقان:

بدأت فرنسا تجاربها النووية في الجزائر يوم 13 فبراير 1960، وذلك في منطقة حمودية برقان، وقد أطلق على هذه التجربة اسم اليربوع الأزرق (Gerboise bleue) بلغت طاقتها 70 كيلوطن، أي أكثر من ثلاثة أضعاف القنبلة النووية التي ألقتها الولايات المتحدة الأمريكية على مدينة هيروشيما اليابانية سنة 1945. ومن أجل الوقوف على درجة مفعولها أخضعت فرنسا عينات عناصر من الحياة على الأرض وهي الحيوانات والنباتات وحتى الإنسان. فقد وضعت في محيط التجربة أنواع من الحيوانات كالجمال والكلاب وبعض الزواحف والحشرات والطيور والنباتات وكذلك الماء والأغذية. وفوق كل هذا فإن فرنسا الاستعمارية استعملت 150 سجيناً والنساء الحوامل والشيوخ والأطفال⁽³⁾. وقد كانت هذه التجربة سطحية لذا فإن خطورتها كانت عظيمة حيث انتشرت سحباتها النووية حتى في البلدان المجاورة.

واصلت فرنسا تجاربها الذرية في الصحراء الجزائرية، إلى غاية 16 فيفري 1966، بلغ مجموعها سبعة عشر تجربة استمرت إلى ما بعد استقلال الجزائر مستغلة في ذلك بقاء وجودها في بعض المواقع ضمن اتفاقيات إيفيان. أربع تجارب كانت سطحية في رقان، أما التجارب الأخرى التي وقعت في عين إيكر فكانت باطنية.

1 - التجارب السطحية في رقان:

التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر والمواقف الوطنية

الترتيب	اسم التجربة	الأهداف	القوة (ك.طن)	التاريخ
01	اليربوع الأزرق	عسكرية	70- 60	1960/02/13
02	اليربوع الأبيض	عسكرية	20 <	1960/04/01
03	اليربوع الأحمر	عسكرية	20 <	1960/04/27
04	اليربوع الأحمر	عسكرية	20 >	1961/04/25

02 - التجارب الباطنية في عين إيكر:

05	أغات	عسكرية	20 >	1962/11/07
06	بيريل زمرد مصري	عسكرية	20 <	1962/05/01
07	إيمرود/زمرد	//	10	1963/03/18
08	أميتيست/جمز	//	20 >	1963/03/30
09	روبي/ياقوت أحمر	//	68/52	1963/10/20
10	أوبال/عين الهر	علمية	3,7	1964/02/14
11	توباز/ اقوت أصفر	//	20 >	1964/06/15
12	توركواز/فيروز	//	20 >	1964/11/28
13	سافير/ياقوت أزرق	//	127/117	1965/02/27
14	جاد / يشب	//	20 >	1965/05/30

1965/10/01	20 >	//	كوغيندون/قرند	15
1965/12/01	10	//	تورمالين/ حجر كهربائي	16
1966/02/16	13	//	قرونا/بجادي	17

انعكاسات التجارب على الإنسان والبيئة:

لقد كان للتجارب النووية الفرنسية انعكاسات خطيرة على صحة الإنسان وعلى البيئة، فقد ظهرت بعض الأمراض مثل سرطان الجلد، ومرض العيون، حيث فقد بعض الفضوليين نور بصرهم، وتعرضت بعض النساء بحالات الإجهاض والنزيف، ووقوع الوفيات لدى الأطفال حديثي الولادة وتعرض بعضهم إلى تشوهات خلقية، إلى جانب ذلك أصيب البعض إلى حالات العقم.

وكانت الانعكاسات على البيئة وخيمة أيضا حيث الإشعاعات على بعض النباتات الصحراوية، كأشجار النخيل التي أصبحت تعاني من وباء البيوض الذري. كما ظلت منطقة، إلى اليوم تعاني من التلوث الإشعاعي بما تحتويه من معدات والآلات وكذلك النفايات المشعة موضوعة في حفر عميقة، وقد ذهبت بعض الصحف الفرنسية تقلل من شأن هذه الأخطار منها صحيفة لوبسيفراتوار التي قالت آنذاك: "إذا كانت القنبلة الفرنسية قد تسببت في أضرار سياسية لفرنسا، فإنها لم تحدث أي أضرار صحية لشعوب إفريقيا التي يحاول قادة هذه القارة أن يصورها"⁽⁴⁾.

موقف الثورة الجزائرية من التفجيرات:

ندد السيد محمد يزيد وزير الأخبار للحكومة المؤقتة الجزائرية بالتفجير النووي الفرنسي برقان ورد في جريدة المجاهد يوم 22 فيفري 1960 بقوله: "إن الانفجار الذري الفرنسي الذي تم في صحرائنا يوم 13 فيفري يعد جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية، إنها جريمة ضد الإنسانية وتحد للضمير العالمي الذي عبر عن شعوره في لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن الحكومة الفرنسية لا تعطي أي اعتبار لصيحات الاحتجاج والاستنكار ضد برامجها النووية، تلك الصيحات المتعالية من جميع الشعوب الإفريقية منها أو الآسيوية والأمريكية.

إن جريمة فرنسا هذه تحمل طابع المكر الاستعماري المستهتر بجميع القيم.

إننا مع جميع شعوب الأرض نشهر بفعلة الحكومة الفرنسية التي تعرض الشعوب الإفريقية لأخطار التجارب النووية.

إن الانفجار الذري في رقان لا يضيف شيئا إلى قوة فرنسا فاستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتتها إفريقيا عن فرنسا، بل إن انفجار القنبلة الذرية برقان ينزع عن فرنسا كل ما يحتمل أن يبقى لها من سمعة في العالم"⁽⁵⁾.

صدى التفجير النووي الفرنسي على مستوى الجامعة العربية:

ذكر سفير الجزائر في الجامعة العربية أحمد توفيق المدني في كتابه (حياة كفاح، ج3) أن ممثلي الدول العربية هددوا

وتوعدوا، واتفقوا على أن الجواب على تحدي فرنسا يجب أن يكون قويا عمليا، ثم يقول أنه لم يتقدم أي وفد بمقترحات عملية، بل اختلفت الآراء حول المقترحات⁽⁶⁾.

وفي يوم 31 مارس 1960 وقف السفير الجزائري في الجامعة العربية، ومما جاء في كلمته: "إن موضوع تفجير القنبلة الذرية الفرنسية يمس الجزائر بصفة مباشرة ثم يمس المغرب ثم بقية إفريقيا والعالم كله، وبعدما علق على مواقف الدول تجاه القضية، طرح على مجلس الجامعة العربية وعلى الدول العربية ثلاثة اقتراحات:

أولا: التوصية بأن تبادر كل الدول العربية أعضاء الجامعة بقطع علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع الحكومة الفرنسية.

ثانيا: السعي لدى كل الدول الإفريقية والآسيوية لكي تقطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا.

ثالثا: يطلب من الدول الآسيوية والإفريقية التي لم تعترف حتى الآن بالحكومة الجزائرية بالاعتراف العلني، وأن تقف إلى جانب الدول العربية في اعتبار حرب الجزائر حربا تحريرية إفريقية عربية آسيوية.

لقيت هذه المقترحات ترحيبا لدى أغلب الدول الأعضاء، وأضاف إليها ممثل مصر اقتراحا رابعا هو تجميد الأموال الفرنسية بالبلاد العربية⁽⁷⁾.

وبناء على عدم الإجماع في المواقف لم تأخذ الجامعة العربية بأي قرار عملي ضد فرنسا واكتفت بنشر بيان استنكار. وفي 08 أفريل أعلن مندوبو الدول العربية - ماعدا - المغرب عن موقف حكوماتهم⁽⁰⁸⁾.

موقف الدولة الجزائرية من التجارب بعد الاستقلال:

لقد حدثت أزمة بين الجزائر وفرنسا إثر استمرار التجارب النووية الفرنسية بعد الاستقلال. فبعد ستة أسابيع من استرجاع الجزائر لسيادتها، في 13 أوت من سنة 1962 أصدر محمد خيضر الأمين العام للمكتب السياسي تصريحاً في إذاعة الجزائر جاء فيه أن حكومة الجزائر لن تسمح لفرنسا في المستقبل بإجراء تجاربها الذرية في الصحراء الجزائرية.

وهكذا فإن الحكومة الجزائرية بعد الاستقلال قد سعت منذ الوهلة الأولى إلى إعادة النظر في كثير مما جاء في بنود اتفاقيات إيفيان خاصة ما يتعلق بالوجود العسكري الفرنسي على الأراضي الجزائرية. هذا ما يوضحه موقف الرئيس أحمد بن بلة من القضية إذ أعلن خلال زيارته للولايات المتحدة في أكتوبر من سنة 1962 أن إرادة بلاده في إنهاء وجود القواعد العسكرية الأجنبية بها. وفي شهر نوفمبر من نفس السنة دعا إلى ضرورة إعادة النظر في اتفاقيات إيفيان بما يتماشى مع الأوضاع في الجزائر⁽⁹⁾.

صرح وزير الخارجية الجزائري محمد خميسي في 30 نوفمبر من سنة 1962 في باريس، "أن اهتمامنا يتركز في استتباب

السلم والأمن العالميين كما أن سياستنا الخارجية قائمة على أساس سياسة عدم الانحياز لأي من القطبين الكبيرين، كما تعتبر أن وجود القواعد العسكرية الأجنبية على أراضيها هي ظاهرة مضادة لأهدافنا نحو الأمن والسلام. ومن ثم فنحن لا نستبعد مبدأ مراجعة المواد العسكرية لاتفاقيات إيفيان".

وظلت فرنسا مصممة على امتلاك قوة ذرية خاصة بها مستقلة عن الحلف الأطلسي، ففي أوائل سنة 1963 أعلن بيير ميسمير وزير الدفاع أمام الجمعية الوطنية الفرنسية، أن بلاده تملك منذ ماي 1962 قنبلة ذرية تعادل ثلاثة أضعاف قوة قنبلة هيروشيما، وأضاف خلال مناقشة ميزانية الدفاع الفرنسي لعام 1963، أنه سيجري إنتاج هذه القنبلة على نطاق واسع حتى تتسلح بها قاذفات القنابل النفاثة ميراج -4 التي تفوق سرعة الصوت.

وقد ترددت إثر ذلك أنباء في دوائر الحلف الأطلسي، مفادها أن فرنسا تعمل على استئناف تجاربها الذرية في الصحراء الكبرى، ولما وصل هذا النبأ أسماع الرئيس الجزائري أحمد بن بلة، هدد بقطع العلاقات السياسية مع فرنسا إذا أقدمت فرنسا على إجراء أي تجربة ذرية في الصحراء الجزائرية على النحو الذي جرى قبل الاستقلال. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز في 27 فيفري 1963 أن الحكومة الفرنسية أجرت محادثات مع إسبانيا لنقل قاعدة التجارب الذرية الفرنسية إلى مستعمرة إسبانيا في الصحراء ريودور و (الصحراء الغربية)، لكن الإسبان رفضوا العرض⁽¹⁰⁾.

ولما أعلنت فرنسا في 17 مارس 1963 عن عزمها مواصلة تجاربها تحت في عين يكر بالصحراء الجزائرية، عقد على التو مجلس الوزراء اجتماعا طارئاً تحت رئاسة أحمد بن بلة، وقد صدر عن هذا الاجتماع بيان رسمي يعلن فيه استدعاء عبد اللطيف رحال السفير الجزائري في باريس لإجراء مشاورات عاجلة معه، كما طلب المجلس من محمد خميستي وزير الخارجية استدعاء السفير الفرنسي في الجزائر جورج جورس لإبلاغه باحتجاج الحكومة الجزائرية عن إجراء تلك التجارب في الصحراء الجزائرية، كما طلب البيان من الحكومة الفرنسية أن تستدعي سفيرها من الجزائر.

لم تراع فرنسا الموقف الجزائري، وراحت تفجر قنبلتها في 18 مارس 1963، أطلق عليها اسم مونيك (Monique) بلغت طاقتها التفجيرية ما يعادل 120 كيلوطن. وكان الرد الجزائري الرسمي صدور بيان ألقاه الرئيس أحمد بن بلة أمام المجلس التأسيسي خلال جلسة طارئة في اليوم الموالي (19 مارس) ومما جاء فيه: "أن الحكومة الجزائرية تطلب تعديل الجانب العسكري في اتفاقيات إيفيان وإجراء مفاوضات مع فرنسا في هذا الشأن، لأن نصوص هذه الاتفاقية لا تتفق مع سيادة الجزائر واستقلالها ولا بد من نص صريح على منع التجارب الذرية في صحراء الجزائر مستقبلاً. وفي نهاية البيان أعلن بن بلة أنه أعد مذكرة مطولة يطلب فيها من الحكومة الفرنسية التمهيد السريع من أجل الاجتماع بوفد جزائري رسمي

يحمل إليها طلبنا في تعديل اتفاقيات إيفيان التي فرضت علينا في ظروف استثنائية لم يكن لزملائي وقتها أي خيار في مقاومتها أو رفضها⁽¹¹⁾.

واستدعى السفير الفرنسي إلى مبنى وزارة الخارجية بالجزائر، وتم إبلاغه بقرار الحكومة الجزائرية الذي وافق عليه المجلس التأسيسي بالإجماع، الذي يدعو إلى الدخول في مفاوضات لأجل تعديل اتفاقيات إيفيان تنص صراحة على منع إجراء التجارب الذرية في الأراضي الجزائرية.

انحصر الرد الفرنسي عن الاحتجاجات الجزائرية المتكررة في التصريح الذي أدلى به وزير الجيش الفرنسي بيير ميسمير أدلى فيه أن بلاده مستمرة في إجراء تجاربها النووية سواء في صحراء الجزائر أو في أي مكان آخر لأن تنفيذ البرنامج النووي الفرنسي يتطلب إجراء عدة تجارب أخرى، وأن التجارب التي تم إجراؤها لا تمثل أي خطر على الصحة العامة أو على المحاصيل الزراعية.

التفاوض الجزائري الفرنسي حول إعادة النظر في اتفاقيات إيفيان:

بعد تلك التصريحات وتوتر الموقف بين البلدين أجرى الطرفان سلسلة من المفاوضات طيلة شهر أفريل من سنة 1963، أسفرت عن إبرام اتفاق صدر في 2 ماي، تضمن تعديل زمني لبعض النصوص العسكرية لاتفاقيات إيفيان، وقد جرت هذه المباحثات بين أحمد بن بلة ونائب وزير خارجيته من الجانب الجزائري، وبين جان دي بروجلي وزير الدولة الفرنسي المختص في الشؤون الجزائرية وجورج

جورس السفير الفرنسي في الجزائر من الجانب الفرنسي. وقد أسفرت هذه المفاوضات على النقاط التالية:

- 1 - إخلاء السلطات الفرنسية قاعدة التجارب الذرية في عين يكر قبل نهاية سنة 1964. علما بأن اتفاقيات إيفيان قد نصت على أن يتم إجلاء عن هذه القاعدة بعد خمس سنوات من استقلال الجزائر، أي في أول جويلية 1967.
- 2 - الإسراع بسحب القوات الفرنسية الباقية في أراضي الجزائر.
- 3 - أن تقوم القوات الفرنسية الموجودة في منطقة قسنطينة بالرحيل إلى فرنسا قبل نهاية عام 1963.

وأجمع المراقبون أن الفرنسيين قد تعهدوا للجزائريين خلال تلك المباحثات بعدم إجراء أي تجارب ذرية سواء تحت سطح الأرض أو فوقها. لكن رغم لجوء الحكومة الفرنسية إلى مناطق أخرى لإجراء تجاربها الذرية، مثل مستعمرة غيانا الفرنسية في أمريكا الجنوبية، فإنها ظلت تستخدم الصحراء الجزائرية في مجال الأبحاث الفضائية، ففي أواخر عام 1963 أعلنت فرنسا أنها أطلقت صاروخا ذا مرحلتين يزيد وزنه عن طن فوق الصحراء الجزائرية، وأن الصاروخ ارتفع إلى 500 كلم، وأنها على وشك إطلاق قمر صناعي. ونجحت التجارب الفرنسية في إطلاق الصواريخ المكونة من طابقين من قاعدة كولومب بشار، كما أعلنت أنها أطلقت الصاروخ "الروبي" من منطقة هماجوير بالجزائر، بلغ ارتفاعه 1800 كلم⁽¹²⁾.

الهوامش:

- 1: مسعود كواتي، محاولات ديغول لفصل الصحراء عن الجزائر مناورة أم حقيقة، في فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية الفرنسية، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 148.
- 2: بشار قويدر، إستراتيجية فرنسا في فصل الصحراء من خلال مذكرات الجنرال ديغول، في فصل الصحراء في السياسة الاستعمارية سلسلة الملتقيات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ص 137.
- 3: عمار منصوري، الطاقة النووية بين المخاطر والاستعمالات السلمية، في التجارب النووية الفرنسية في الجزائر، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2000، ص 45.
- 4: د. عبد الله شريط، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، 1960، الجزء الأول، منشورات وزارة المجاهدين، ص 123.
- 5: مصلحة الدراسات بالمركز، التجارب النووية في الجزائر وآثارها الباقية، التجارب النووية في الجزائر - دراسات وبحوث وشهادات، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، ط1، الجزائر، 2000، ص 29-30.
- 6: رأى البعض في وجوب الرجوع إلى الحكومات لمعرفة المدى الذي هي مستعدة للوصول إليه في الرد العملي على فرنسا. أما البعض الآخر فرأى وجوب عرض مقترحات من المجلس أو اللجنة السياسية على الدول العربية ثم انتظار ردها. وتغلب رأي الجانب الثاني.
- 7: أحمد توفيق المدني، حياة كفاح، مذكرات، الجزء الثالث، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1988، ص 505-506.
- 8: فقد وافقت على تلك التوصيات كل من الأردن، الجمهورية العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، السودان، اليمن، وكان المخالفان هما دولتا لبنان وليبيا.
- 9: د. نازلي معوض، العلاقات بين الجزائر وفرنسا، من اتفاقيات إيفيان إلى تأميم البترول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص 77-78.
- 10: لأن قبول العرض الفرنسي قد يثير غضب الحكومة المغربية، ويسبب عدم الرضا لدى أمريكا.
- 11: معوض، ص 82-83.

12 : نفسه ، ص ص 84 - 86.